العدد (1934) السنة الثامنة - الجمعة (15) تشرين الأول 2010 ◆ http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

أكد مدير برنامج إدارة الكوارث في وزارة الصحة الدكتور هيثم سعدي ان استعدادات استيعاب الإصابات الجماعية الناجمة عن الكوارث والأحداث الطارئة والأزمات بحاجة الى مزيد من التنسيق والتعاون.
موضحاً ان العراق بحاجة الى الدراسات والتخطيط السليم لتوجيه فرق الإنقاذ التي تتصف بالجاهزية وسرعة الاستجابة، وتقديم المساعدات والخدمات الطبية والإنسانية السريعة والعاجلة في الوضع الحرج.

في اليوم العالمي للحد من الكوارث الطبيعية

مسؤولون حكوميون ينتقدون غياب التنسيق في مواجهة الأزمات الطارئة

العراق يمتلك أعداداً هائلة من المتطوعين لكن ينقصهم التنظيم والإدارة

متابعة/ المدى

وأوضح المسؤول الحكومي بمناسبة اليوم العالمي للحد من الكوارث الطبيعية، الذي تم إحياؤه أمس الأول وهو ثاني أربعاء من تشرين الأول والذي يتم الاحتفال به من كل عام، أوضح حاجة العراق الى برنامج للحد من الكوارث ومنها الطبيعية والى فرق لإدارة الأزمات الطارئة تضم كوادر مؤهلة تمتلك الخبرة والمهارة من جميع الجهات القطاعية الحكومية المعنية، من بينها وزارات الدفاع والداخلية والصحة والنقل والموارد المائية والصناعة، كما ان ثمة حاجة الى تعاون رجال الإعلام ورجال الدين والشخصيات ذات الحضور الاجتماعي لتنظيم فرق للتدخل السريع و ممارسة العمل الميداني ساعة وقوع الأحداث الكارثية لتوعية الجمهور واستيعاب حالة الذعر والخوف ومنع الفوضى وطمأنة الناس.

وأشار الدكتور هيثم سعدي الى ان العراق يمتلك أعداداً كبيرة من المتطوعين لتقديم المساعدة الا ان الذي يعوزنا هو التنظيم والتدريب وتحديث البرامج والخطط بمزيد من التقييم والتمارين المتطورة والحديثة.

وشهد العالم خلال السنوات الأخيرة تصاعدا مقلقا في حجم الكوارث الطبيعية مع تكرار وقوع حوادث الفيضانات والأعاصير والزلازل والأمراض الوبائية وحرائق الغابات وانهيارات الأبنية، فجميع تلك التهديدات البيئية محتملة الوقوع في العراق، لذا فان العراق يحتاج بحسب المدير العام لدائرة العمليات الطبية والخدمات المتخصصة في وزارة الصحة الدكتور جاسب لطيف الى تبني سياسات واستراتيجيات الاستعداد المبكر والتهيؤ المسبق للحد من الكوارث الطبيعية، مشيراً الى ضرورة استحداث هيئة عليا متخصصة لإدارة الكوارث ترتبط بأعلى مستويات صناعة القرار في البلد، ولها شخصية مالية مستقلة، وتضم في عضويتها ممثلي جميع الوزارات والمؤسسات الحكومية المعنية"، موضحاً ان تلك الهيئة لابد من ان تعد الخطط والبرامج للحد من الكوارث ودراسة مواطن التهديد المتوقع للازمات البيئية وكيفية استيعاب التأثيرات المتوقعة للكوارث والسيطرة عليها والتقليل من حدتها وأضرارها" مضيفاً ان العراق اليوم ضمن محيطه المناخي وتكوينه الجيولوجي مهدد بأنواع محتملة الوقوع من الكوارث الطبيعية منها الزلازل والفيضانات والأوبئة والانفجارات النووية.

وطالب خبير الكوارث في وزارة الصحة الدكتور صلاح السعيد بضرورة تبني برنامج قابل للتنفيذ والتطبيق لتقديم المساعدات والخدمات الإنسانية والطبية بما يتلاءم وحجم الكارثة ونوعها وشدتها من بينها استعداد المستشفيات والمراكز الطبية لاستقبال الحالات المرضية والإصابات الطارئة والحرجة بأعداد كبيرة وتصنيفها حسب الحاجة والتخصص لتقديم العناية والتشخيص والعلاج.

الأمم المتحدة

من جهتها، وفي مناسبة اليوم العالمي للحد من الكوارث، دعت الأمم المتحدة المجتمع الدولي إلى الاستعداد لمواجهة خطر الكوارث في العالم.

ونقل مركز أنباء الأمم المتحدة للإعلام عن الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون في رسالة قوله الليلة قبل الماضية انه ومع تعرض المدن حول العالم لخطر الكوارث بصورة أكبر مما كان عليه الأمر من قبل هناك حاجة إلى مشاركة واسعة في تعزيز مقاومة المناطق الحضرية للمخاطر للحد من الكوارث.

وأضاف ان الحد من الكوارث مسؤولية الجميع ويحتاج إلى المشاركة والاستثمار من جانب الجميع بما في ذلك المجتمع المدني والشبكات المهنية بالإضافة إلى السلطات البلدية والحكومات الوطنية، ويأتي الاحتفال هذا العام باليوم الدولي للحد من الكوارث مع إطلاق حملة عالمية بعنوان (جعل المدن قادرة على التكيف.. مدينتي تستعد) وتوقيع أكثر من مئة مدينة تضم أكثر من مئة مليون نسمة على الستراتيجية الأممية للحد من الكوارث.

وتتضمن الستراتيجية عشر نقاط أساسية تهدف إلى جعل المجتمعات أكثر أماناً في حالة وقوع الكوارث بما في ذلك تعزيز نظام الصرف للحد من خطر الفيضانات ووضع نظم إنذار مبكر وتدريب السكان ليكونوا مستعدين في حالة وقوع كارثة.

وذكرت الأمم المتحدة أن أكثر من ٢٣٦ ألف شخص لقوا مصرعهم بسبب الكوارث في ٢٠١٠، وأظهرت الإحصاءات التي صدرت مؤخراً أن ٢٥٦ مليون شخص تأثروا بكوارث متنوعة مثل الزلازل، والفيضانات، والعواصف المدارية، والانهيارات الأرضية منذ بداية العام.

ووفقاً لتقديرات مركز أبحاث في أوبئة الكوارث، ان هذه الكوارث تسببت في حدوث خسائر قيمتها ٨١ مليار دولار أمريكي في الفترة من تشرين الثاني هذا العام حتى الأول من كانون الثاني، وفي الأشهر الستة الأولى فقط، تكبد العالم خسائر قيمتها ٧٠ مليار دولار أمريكي بسبب تكرار وقوع الكوارث.

وفي ١٩٨٩، حددت الجمعية العامة للأمم المتحدة ثاني أربعاء من أكتوبر ليكون اليوم العالمي للحد من الكوارث الطبيعية.

وتهدف المناسبة الى تذكير العالم بشأن المخاطر الناجمة عن الكوارث، وإبراز النجاحات، ومواصلة العمل تجاه تحقيق مجتمعات أكثر أمانا ومرونة.

الأطفال والمخاطر

ونبهت منظمة الأمم المتحدة للطفولة "اليونيسيف" الى ان الأطفال يشكلون ما بين ٥٠ الى ٦٠ بالمئة من ضحايا الكوارث الطبيعية في العالم سواء بفقدانهم الحياة مباشرة أو إصابتهم بالأمراض الناتجة عن الكارثة جراء شرب المياه الملوثة أو بسبب سوء التغذية وعوامل الطقس الأخرى.

وحذرت "اليونيسيف" بمناسبة اليوم العالمي للحد من الكوارث الطبيعية من أمراض تلحق بالأطفال مثل الأمراض النفسية والخوف وكذلك الاكتئاب..وذكرت ان أطفال بنغلاديش على وجه الخصوص باتوا أكثر أطفال العالم عددا كضحايا للكوارث الطبيعية حيث يفقد نحو ١٧ الف طفل سنويا حياتهم غرقا هناك مع الوضع في الاعتبار احتمال تزايد هذا العدد في ظل التغيرات المناخية الحادة التي يشهدها العالم والفيضانات وارتفاع منسوب مياه البحر في ظل عدم وجود الإمكانات المناسبة لمواجهة ذلك.

ولفتت الى التداعيات التي تلحق بالأطفال وبالتالي مستقبل بلدانهم بسبب الكوارث الطبيعية وفي مقدمتها تعطل او توقف العملية التعليمية لفترات طويلة.

ودعت اليونيسيف المجتمع الدولي الى بذل كل الجهود من أجل مواجهة الآثار الكارثية التي تلحق بالأطفال حول العالم من جراء تلك الكوارث.

يشار الى ان العراق قد شارك بوفد رأسه وزير الصحة الدكتور صالح الحسناوي الشهر الماضي في اجتماعات المؤتمر الإقليمي الصحي لدول الشرق المتوسطي الذي يعقد في القاهرة تحت رعاية منظمة الصحة العالمية بمشاركة ٢٢ وزيراً للصحة هو مجموع بلدان الإقليم، وحضور المديرة العامة لمنظمة الصحة العالمية الدكتورة مارغريت تشان، والمدير الإقليمي لشرق المتوسط الدكتور حسين الجزائري، وسائر مسؤولي المكتب الإقليمي.

بروفايل اليوم العالمي

بموجب القرار رقم ٢٣٦/٤٤، وبتاريخ ٢٢ كانون الأول ١٩٨٩، عينت الجمعية العامة يوم الثاني من شهر تشرين الأول ليكون اليوم الدولي للحد من الكوارث الطبيعية. وقد واصلت الأمم المتحدة الاحتفال بهذا اليوم العالمي بشكل سنوي خلال العقد الدولي للحد من الكوارث الطبيعية، من ١٩٩٠-١٩٩٩.

وفي عام ٢٠٠١ قررت الجمعية العامة الإبقاء على الاحتفال بهذا اليوم في يوم الأربعاء الثاني من شهر تشرين الأول (القرار رقم ١٩٥/٥٦ ، بتاريخ ٢١ كانون الأول)، وذلك من أجل تعزيز ثقافة الحد من الكوارث الطبيعية على المستوى الدولي بما في ذلك منع الكوارث والتخفيف منها والتأهب لها.

وقال الدكتور صالح الحسناوي وزير الصحة في حينها: دعونا خلال المؤتمر الى تعزيز التعاون لضمان استدامة مشاريع التنمية الصحية في هذا الإقليم الذي يعاني في كثير من مواقعه عدم الاستقرار والكوارث الطبيعية.

وأضاف: ان العديد من دول الإقليم نجحت في استئصال أمراض سارية فتاكة مثل الحصبة وشلل الأطفال والملاريا وغيرها، ولا تزال دول أخرى تتحمل عبء هذه الأمراض وتحتاج خبرة ودعم من سبقوا في تحقيق نجاحات في هذا المجال.

وقال: إن المؤتمر ناقش في هذه الدورة قضايا مثل التوجيهات الستراتيجية لتحسين تمويل الرعاية الصحية والستراتيجية الإقليمية للتغذية ولمكافحة الايدز، والعدوى في مرافق الرعاية الصحية، والتبغ، إضافة إلى الصحة النفسية للأمهات والأطفال المراهقين.

وبالنسبة للواقع الصحي في البلاد، قال الحسناوي: ان الواقع الصحي هو الآن أفضل من السابق بكثير، ولدينا مشاريع كثيرة وباشرنا تحديث مؤسسات صحية ومؤسسات جيدة وتحديث الأجهزة والمستلزمات الطبية وتدريب الملاكات وتوفير الأدوية وإعداد برامج علمية بخصوص طريقة عمل الأطباء والدلائل الإرشادية واعتمادية المستشفيات وتغيير النظام الصحي من صحة تعتمد على الأدوية والعلاج إلى صحة تعتمد على الطب الوقائي وتثقيف المريض والصحة المدرسية. وقال: إننا الآن في صدد بناء ١٠ مستشفيات وهي تحت الإنشاء، وهناك ٨ مستشفيات أخرى أعلنا عنها وفي حالة إنشائها سيكون هناك في كل محافظة مستشفى كبير تعليمي به ٤٩٢ سريراً، وهناك مستشفيات نسائية وأطفال في كل محافظة أيضاً تحتوي على ٣٠٠ سرير كمرحلة أولى وهناك بعض المشاريع الصغيرة التي تنفذ من خلال مشاريع الاستثمار لكن لا تزال اقل من الطموح ونطمح ان يكون للاستثمار دور كبير في بناء النظام الصحي خاصة في مجال الخدمات التخصصية.

وبشأن انتشار المخدرات، أشار الحسناوي الى ان هناك برنامجاً وطنياً لمكافحة المخدرات ولجنة وطنية تضم وزارات محددة، كما ان هناك قانونا لمكافحة المخدرات في طوره للإقرار من قبل مجلس النواب، وهناك مركز السيطرة على الإمراض الانتقالية مثل الكوليرا التي انخفضت من نحو ٥٠٠٠ حالة في عام ٢٠٠٧ الى حالة أو حالتين مسجلة في جميع المحافظات لغاية ٢٠٠٩.

دعوات برلمانية

الندوات التشاورية للنواب تطرقت كذلك الى موضوعة القطاع الصحي في العراق.

الأسبوع الماضي تمت مناقشة ملف الواقع الصحي وسبل تفعيله والنهوض به.

وأوصت الندوة التي عقدت بالقاعة الدستورية بمبنى مجلس النواب وحضرها عدد من أعضاء مجلس النواب ونائب رئيس الجمهورية عادل عبد المهدي، وعدد من المختصين بشؤون الصحة وممثلين عن منظمات المجتمع المدني بوضع ستراتيجية واضحة لتطوير الواقع الصحي وإعادة النظر بهيكلية وزارة الصحة ومعالجة تدني مستوى الخدمات الطبية والصحية مع أهمية معالجة هبوط مستوى طلبة الكليات الطبية، إضافة الى الدعوة لتشكيل مجلس خاص بالصحة يضم مختلف الوزارات.

وتحدث الطبيب الاستشاري بكلية الطب جامعة بغداد د. سعدي جواد عن الحاجة الماسة لإنشاء مراكز الطوارئ في بغداد والمحافظات وإعادة النظر في ستراتيجية القبول بالكليات الطبية وإجراء اختبارات للقبول وتقييم الكليات الطبية الأهلية ومتابعة تنفيذ هذه الجوانب.

أما علاء كاظم الأخصائي بالأذن والأنف والحنجرة فشدد على ضرورة رعاية أطباء الخارج واستمرار التواصل معهم من اجل تسهيل استعدادهم للعودة للعراق وإجراء العمليات، مؤكداً التمسك بالسلوك المهني والتعامل الملائم مع المريض كون ذلك ضرورياً ويؤثر على المريض واستجابته للعلاج.

فيما قدم شعلان جواد أخصائي الطب النفسي استعراضاً لأهمية الجانب النفسي وتأثيره على المريض ودور المؤسسات الصحية في جانب الخدمات والمكانة ووجود الخبرة والأطباء الاختصاص والتخطيط واتخاذ القرار واختيار الشخص المناسب للمكان المناسب ،مقترحا تشكيل هيئة عليا للصحة العامة وطب المجتمع وإجراء مراجعة شاملة للواقع الصحي ودور الإعلام والعائلة والمجتمع ورعاية الدولة.

من جانبه لفت الدكتور عبود كاظم المستشار في مكتب الوكيل الأقدم لوزارة الصحة الى تأثير الزحامات المرورية على الجانب النفسي والصحة العامة، مشيراً الى ضرورة وضع شخص الاختصاص كلاً حسب عمله واختصاصه لتحسين واقع وطبيعة عمل المؤسسات الصحية.

ودعت بشرى محمد حسين من مجلس محافظة بغداد الى تفعيل الرقابة على أداء مجالس المحافظات وخاصة ما يتعلق باللجان المختصة بالصحة والبيئة، مشيرة الى أهمية إجراء التعداد السكاني لما له من دور في التخطيط الاستراتيجي لرسم الخارطة الصحية التي على أساسها سيتم إنشاء المستشفيات والمراكز الصحية وتوفير الاحتياجات الخاصة بهذا الشأن.

من جانبها طالبت أمل عطية النائب عن الائتلاف الوطني العراقي الى إعادة النظر بطريقة قبول الطلبة في الكليات الطبية فضلا عن الاهتمام بجانب الأمومة والطفولة من خلال توفير الملاكات الطبية والصحية وتطوير قدرات وقابليات المختصين بهذا المجال.

وقدم الدكتور مزاحم مبارك مال الله الطبيب والإعلامي جملة مقترحات أبرزها تشكيل مجلس للصحة يضم مختلف الوزارات ويرتبط بمجلس الوزراء مع العمل على رفع مستوى الوعي الصحي والمعلومات الطبية فضلا عن تفعيل دور الرقابة على المستشفيات وإعادة هيكلية وزارة الصحة.

الفساد

أما حامد الخضري النائب عن الائتلاف الوطني العراقي فطالب مجلس النواب بشن حملة جدية للحد من الفساد المستشري في مؤسسات الدولة والاهتمام بلجنة النزاهة وتوفير الدعم والإسناد لها، داعياً الى تشريع قانون يلزم الطبيب بالعمل إما في المستشفيات الحكومية أو الأهلية والعيادات الخاصة وتشجيع الاستثمار منوهاً بأهمية تشجيع الكفاءات العلمية للعودة الى البلد.

وحدد صباح الساعدي النائب عن الائتلاف الوطني العراقي عدة عوامل تؤثر بالوصول الى ستراتيجية واضحة للواقع الصحي أبرزها نوعية ما تخرجه وزارة التعليم العالي من كفاءات وطبيعة البنى التحتية والواقع البيئي وعلاقته بالواقع الصحي، إضافة الى الثقافة الصحية ووضع الكفاءات العلمية في المواقع التي تناسبها، لافتاً الى عدم وضوح الرؤية لدى المشرعين في أغلب المحافظات في مجال عدم تشريع قوانين لا تتعارض مع الدستور، مشدداً على أهمية وجود مجلس صحة يضم مختلف الوزارات يأخذ شكلاً تنسيقياً.

من ناحيته دعا فرات الشرع النائب عن الائتلاف الوطني العراقي الى العمل من خلال حملة تثقيف واسعة لإعادة القدسية والثقة بالأطباء ونشر ثقافة الصحة المنزلية، في حين شدد السيد علي شبر النائب عن الائتلاف الوطني على وضع برنامج خاص لمعالجة الوضع النفسي والعمل على اعتماد البطاقة الصحية والتغذية المدرسية.

وفيما اقترح طارق العادلي مدير المركز الإعلامي لمنظمات المجتمع المدني تأسيس صندوق خاص يتم من خلاله توفير أجهزة طبية متطورة للأطباء بهدف دعمهم، ركزت الصيدلانية زينب عبد الرضا من صحة بغداد الكرخ على أهمية حل مشكلة الدخلاء على مهنة الطب وضرورة تشديد الإجراءات الرقابية على الصيدليات.

اضطرابات نفسية

وفي ذات السياق، اكد مستشار الصحة النفسية في وزارة الصحة الدكتور عماد عبد الرزاق ان ٣٥٪ من العراقيين يعانون اضطرابات نفسية، تشمل القلق والتوتر وعدم الاستقرار، فيما يعاني ١٥٪ من امراض نفسية عامة وتحتل امراض الكآبة ما نسبته ٤٪.

وأضاف في تصريح لإذاعة العراق الحر في العاشر من شهر الجاري ان عام ٢٠٠٩ شهد مراجعة نحو ١٠٠ ألف مواطن الى المستشفيات والمراكز النفسية في العراق، وكان عدد المرضى النفسيين الراقدين في المستشفيات أكثر من ثلاثة آلاف مريض.

وأكد مستشار الصحة النفسية في وزارة الصحة ان الوزارة وضمن خططها الستراتيجية افتتحت وحدات للصحة النفسية في جميع المحافظات.

ويرى أستاذ العلوم النفسية في كلية التربية بجامعة بغداد الدكتور حسن الزاملي ان الظروف الصعبة التي مرت على العراقيين جعلت معظمهم يعاني من مشاكل نفسية، وتفاقمت هذه المشكلة أكثر بسبب التفجيرات المتواصلة ما أدى الى زيادة نسبة الإصابة بالإضرابات النفسية لاسيما في أوساط الشباب الذين يعاني أكثر من ٦٠٪ منهم من مشاكل نفسية بحسب الزاملي.